0/



**الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة2017**

**ندوة صحفية للسيد: أحمد لحليمي علمي**

**المندوب السامي للتخطيط**

***الدار البيضاء: 17 يناير 2017***

مذكرة إخبارية حول: آفاق تطور الاقتصاد الوطني

خلال سنتي 2016 و 2017

* تراجع نمو الاقتصاد الوطني، منتقلا من %4,5 سنة 2015 إلى %1,1 سنة 2016، ليتحسن ب %3,6 سنة 2017،
* انتعاش طفيف للأنشطة غير الفلاحية ب%2,2 سنة 2016 و%2,4 سنة 2017 عوض %1,8 سنة 2015،
* ارتفاع طفيف للمستوى العام للأسعار ب%2,1 سنة 2017 عوض%1,7 سنة 2016،
* تفاقم العجز الجاري للمبادلات الخارجية، منتقلا من %2,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 إلى %3,8 سنة 2016، قبل أن يتراجع إلى%3,4 سنة 2017،
* زيادة طفيف لمعدل الدين العمومي الإجمالي، لينتقل من%80,4 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 إلى %81,8 سنة 2016، قبل أن يتراجع إلى%80,5 سنة 2017. في حين سينتقل معدل الدين للخزينة من %64,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 إلى %64,8 سنة 2016، ليتراجع إلى حدود %64 سنة 2017.

تقدم الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2017، مراجعة لآفاق الميزانية الاقتصادية الاستشرافية الصادرة خلال شهر يوليوز من سنة 2016. ويتعلق الأمر بتقديرات جديدة لنمو الاقتصاد الوطني لسنة 2016 وكذا بمراجعة التوقعات الاقتصادية لسنة 2017 وتأثيراتها على التوازنات الماكرو اقتصادية الداخلية والخارجية وعلى تمويل الاقتصاد.

وتعتمد هذه الآفاق الجديدة على نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط خلال النصف الثاني من سنة 2016، وكذا على التطورات الجديدة للمحيط الدولي.

وتأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار المقتضيات الجبائية والمالية المعتمدة في مشروع القانون المالي لسنة 2017. كما ترتكز هذه التوقعات على سيناريو لإنتاج الحبوب يتجاوز بشكل طفيف الإنتاج المتوسط خلال الموسم الفلاحي 2016-2017.

1. ***المحيط الدولي***

يتضح من خلال التوقعات الاقتصادية الأخيرة الصادرة عن المؤسسات الدولية، أن نمو الاقتصاد العالمي سيعرف انتعاشا طفيفا، ليصل إلى %2,7[[1]](#footnote-1) سنة 2017 عوض %2,3 سنة 2016. غير أنه يبقى محاطا بالعديد من الصعوبات المرتبطة بمدى تأثير برنامج الإقلاع الاقتصادي الجديد بالولايات المتحدة وبإمكانية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. كما سيشكل التوجه نحو سياسات نقدية متباينة في الاقتصاديات الكبرى مصدرا جديدا للضغوطات على أسواق رؤوس الأموال.

بخصوص **الدول المتقدمة**، ستعرف اقتصادياتها تحسنا تدريجيا لتستقر وتيرة نموها في حدود %1,8 سنة 2017 وذلك بناء على توجهات السياسة المالية للولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على الطلب في الاقتصاديات الأخرى. وفي ظل هذه الظروف، سيعرف الاقتصاد الأمريكي انتعاشا في وتيرة نموه لتصل إلى %2,2 سنة 2017 عوض %1,6 سنة 2016.

فيما يتعلق باقتصاديات **منطقة اليورو**، ستسجل وتيرة نموها تراجعا طفيفا لتصل إلى %1,5 عوض %1,6 سنة 2016، حيث سيتأثر الطلب الداخلي نتيجة تقلص الاستثمار. كما أن الارتفاع المرتقب لأسعار النفط سيؤثر على القدرة الشرائية للأسر، غير أن تشديد السياسة النقدية من طرف البنك المركزي الأمريكي، سيؤدي إلى تراجع قيمة اليورو.

سيواصل **الاقتصاد الياباني** تسجيل معدلات نمو متواضعة، رغم التدابير المرنة للسياسة النقدية ومخططات الإقلاع أو التدابير المالية المرنة. وهكذا سيستقر معدل نموه خلال سنة 2017 في حدود %1.

وبخصوص **اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية**، فإن وتيرة نموها ستنتقل من %3,4 سنة 2016 إلى %4,2 سنة 2017. غير أن هذه الاقتصاديات ستسجل نتائج متباينة، نتيجة اختلاف السياسات المتبعة لدعم النشاط الاقتصادي وكذا نتيجة تأثرها الشديد بالتغيرات في أسعار المواد الأساسية.

سيسجل **الاقتصاد الهندي** وتيرة نمو قوية في حدود %7,6 سنة 2017، مستفيدا من الإصلاحات الهيكلية الأساسية (الإصلاح الجبائي واستهداف التضخم وإعادة تقويم الأجور) ومن عودة الثقة لدى المستهلكين والمستثمرين.

ومن جهته، سيعزز **الاقتصاد الصيني** من وتيرة نموه، رغم تراجعها الطفيف لتستقر في حدود %6,5 سنة 2017 عوض %6,7 سنة2016 .

سيعرف **الاقتصاد البرازيلي** تحسنا في إطاره الماكرو اقتصادي وتقليصا تدريجيا لتأثيرات الصدمات الاقتصادية السابقة، حيث سيسجل معدل نمو في حدود %0,5 سنة 2017 عوض انخفاض ب %3,4 سنة2016 . كما سيتمكن الاقتصاد الروسي من استعادة استقراره، عبر التكيف مع صدمات الأسعار العالمية للنفط والعقوبات المفروضة عليها، حيث سيبلغ معدل نموه %1,5 سنة 2017 عوض انخفاضات متتالية بلغت %0,6 سنة2016  و%3,7 سنة2015 .

على مستوى أسعار المواد الأولية، سيؤدي، الاتفاق المبرم بين الدول الأعضاء في منظّمة الدول المصدرة للنفط وروسيا، بهدف تقليص حجم إنتاج النفط الخام في الأسواق العالمية، إلى الرفع من الأسعار التي ستتجاوز عتبة **55 دولارا** للبرميل سنة 2017 عوض **43 دولارا** في المتوسط سنة 2016.

كما ستعرف **أسعار المواد الأولية** غير الطاقية، تغيرا في منحى نموها، لتسجل ارتفاع ب %1,4 سنة 2017 عوض انخفاضات ب%2,6 سنة 2016 و%15 سنة 2015.

كما ستواصل **التجارة العالمية**، التي تمكنت خلال عدة سنوات من تسجيل ارتفاعات ناهزت في بعض الأحيان ضعف معدل النمو الاقتصادي العالمي، إتاحة إمكانيات محدودة للنمو. وهكذا، ستستقر وتيرة نموها في حدود %3,6 سنة 2017.

وفي هذا السياق الذي يتميز بتباطؤ **الطلب العالمي**، ستبقى الضغوطات التضخمية ضعيفة في العديد من الاقتصاديات، حيث ستعرف أسعار الاستهلاك ارتفاعا معتدلا في أهم الدول المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل قيمة الدولار تحسنها مقابل العملات الأجنبية الأخرى خاصة اليورو، حيث ستتساوى قيمتهما خلال سنة 2017.

سيؤدي التحسن الطفيف لآفاق الاقتصاد العالمي إلى ارتفاع الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ب%3,8 سنة 2017 عوض%3,1 سنة 2016.

غير أن الاقتصاد الوطني سيتأثر بالآفاق غير المشجعة للمحيط للدولي، الذي سيتميز بنمو معتدل لأهم الشركاء الاقتصاديين للمغرب، خاصة منطقة اليورو، وكذا بعودة المنحى التصاعدي لأسعار المواد الأولية، خاصة أسعار النفط الخام.

1. ***تطور الاقتصاد الوطني خلال سنة 2016***

عرف الاقتصاد الوطني خلال سنة 2016 انخفاضا كبيرا للإنتاج الفلاحي وضعف إمكانيات أنشطة القطاع غير الفلاحي اللازمة لتغطية التأثيرات السلبية على وتيرة نمو الاقتصاد الوطني. وتعزى هذه الوضعية إلى التراجع الملحوظ للطلب الموجه نحو المغرب وكذا للاستهلاك النهائي، مصحوبا بنفوذ كبير للواردات في السوق الداخلي.

* 1. ***مكونات العرض خلال سنة 2016***

عرف الموسم الفلاحي 2015-2016 ظروفا مناخية غير ملائمة، التي أثرت بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي، خاصة إنتاج الحبوب الذي لم يتجاوز محصوله33,5 مليون قنطار، أي بانخفاض بأكثر من %70 مقارنة بمستواه المسجل سنة 2015. كما سجل إنتاج زراعة القطاني انخفاضا ب %54 مقارنة بسنة 2015.

غير أن إنتاج الزراعات الصناعية وزراعة الفواكه والخضروات، وكذا أنشطة تربية الماشية، قد عززت من وتيرة نموها، نتيجة المستوى الملائم لمخزون المياه ومخطط مكافحة الجفاف الذي تم تنفيذه خلال هذه السنة. كما ساهمت إنجازات أنشطة الصيد البحري، رغم تواضعها مقارنة بسنة 2015، في تقليص الآثار السلبية للجفاف على القطاع الأولي.

في ظل هذه الظروف، ستسجل القيمة المضافة **للقطاع الأولي** انخفاضا ب %9,8، لتفرز بذلك مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب 1,3 نقطة سنة 2016 عوض مساهمة موجبة ب 1,5 نقطة خلال السنة الماضية.

على مستوى **القطاع غير الفلاحي**، ستواصل الأنشطة الثانوية والثالثية، إجمالا، تسجيل نتائج متواضعة.

وهكذا، ستعرف القيمة المضافة **لأنشطة الصناعات التحويلية** تباطؤا في وتيرة نموها، لتبلغ %2 سنة 2016 عوض%4,3 المسجلة سنة 2015. وتعزى هذه النتيجة إلى التراجع الملحوظ للصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية، في حين ستعرف الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية تحسنا، مستفيدة من الطلب الخارجي الملائم الموجه نحو أسمدة الفوسفاط. وبالمقابل ستعرف صناعات النسيج والجلد شبه استقرار في وتيرة نموها.

من جهتها، ستستفيد أنشطة **قطاع البناء والأشغال العمومية**، رغم تراجع الطلب على الوحدات السكنية، من زيادة البناء الذاتي ومواصلة إنجاز المشاريع البنيوية الكبرى للبنية التحتية والتهيئة الحضرية خلال سنة 2016. وهكذا، ستعرف القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية تحسنا ب%1,3 عوض%0,8 سنة 2015.

ستعرف أنشطة **قطاع المعادن**، التي ستواصل تأثرها بمواصلة تراجع الطلب الخارجي منذ سنة 2011 وانخفاض أسعار الفوسفاط على الصعيد العالمي، زيادة طفيفة ب %3,2 سنة 2016 عوض انخفاض ب %5,1 سنة 2015، ،

إجمالا، وبناء على التطور المعتدل لأنشطة الكهرباء ب %1,8، عرفت القيمة المضافة للقطاع الثانوي زيادة ب %1,9 سنة 2016 عوض %2,8 خلال السنة الماضية.

وعلى مستوى **القطاع الثالثي**، ستسجل القيمة المضافة للخدمات التسويقية تحسنا ب %2,3 عوض %1,4 خلال السنة الماضية. ويعزى هذا الانتعاش الطفيف، أساسا، إلى تحسن أنشطة قطاعات الاتصالات والتجارة والخدمات المقدمة للمقاولات وقطاع السياحة. وستواصل الخدمات الأخرى، دون احتساب أنشطة السياحة، نموها بوتيرة معتدلة.

وبخصوص أنشطة **القطاع السياحي**، التي استفادت من التأثير الإيجابي للنسخة 22 لمؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخيCOP22 ) (ومن دينامية السياحة الداخلية، فإنها ستعرف ارتفاعا بوتيرة %2,6 عوض انخفاض ب %3,2 سنة 2015، غير أن هذه الوتيرة تبقى دون المعدل %5 كمتوسط سنوي خلال الفترة 2007-2014.

هكذا، وأخذا بعين الاعتبار لارتفاع القيمة المضافة للخدمات غير التسويقية ب %2، ستسجل أنشطة القطاع الثالثي زيادة ب %2,3 سنة 2016 عوض %1,2 سنة 2015.

إجمالا، ستعرف **الأنشطة غير الفلاحية** تحسنا في وتيرة نموها ب%2,2 سنة 2016 عوض%1,8 سنة 2015، غير أنها تبقى دون مستوى%4,2 كمعدل سنوي للفترة 2008-2012.

**في ظل هذه الظروف، وبناء على تطور الضرائب والرسوم الصافية من الإعانات ب %6,6، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي، نموا ضعيفا يقدر ب%1,1 سنة 2016 عوض 4,5% سنة 2015.**

سيتميز الاقتصاد الوطني بالتحكم في معدل التضخم، حيث سيعرف المستوى العام للأسعار ارتفاعا معتدلا ب %1,7 سنة 2016 عوض %1,8 المسجلة سنة 2015، نتيجة اعتدال التضخم المستورد وضعف الضغوطات التضخمية الناتجة عن تراجع الاستهلاك النهائي الوطني.

* 1. ***مكونات الطلب***

سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي الوطني، في حين لم يتمكن الطلب الخارجي، منذ عدة سنوات، من تعزيز وتيرة نمو منتظمة للمساهمة الموجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي.

هكذا، سيعرف **الاستهلاك النهائي للأسر** المقيمة تحسنا بوتيرة معتدلة قدرت ب%2,6 عوض 2,4% سنة 2015، و%4,6 سنويا خلال الفترة 2008-2012، ليساهم بذلك ب1,5 نقطة في الناتج الداخلي الإجمالي عوض2,4 نقطة كمتوسط سنوي للفترة 2008-2014.

من جهته، سيعرف حجم استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعا ب%1,3 عوض 1,9% سنة 2015، حيث سيسجل مساهمة ضعيفة في النمو في حدود 0,2 نقطة عوض 0,4 نقطة سنة 2015.

في ظل هذه الظروف، سيسجل **الاستهلاك النهائي الوطني** ارتفاعا ب 2,3% سنة 2016، وهي نفس الوتيرة المسجلة سنة 2015، لتستقر مساهمته في النمو في حدود 1,8 نقطة.

من جهته، سيسجل **التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت**، خلال سنة 2016 نموا مدعما ب 3,9%، بعد الانخفاضات المتتالية المسجلة سنتي 2013 و2014 ووتيرة نمو متواضعة ب %1,5 سنة 2015، حيث ستصل مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 1,1 نقطة عوض 0,5 سنة 2015. وبالمثل، سيسجل التغير في المخزون مساهمة موجبة في النمو بنقطة واحدة عوض مساهمة سالبة ب 1,3 سنة 2015. وهكذا، ستصل مساهمة **الاستثمار الإجمالي** في النمو إلى 2,1 عوض مساهمة سالبة ب 0,9 سنة 2015.

عموما، سيعرف حجم **الطلب الداخلي** زيادة ب 3,6% عوض 0,9% سنة 2015 و5% كمتوسط سنوي للفترة 2008-2013. وهكذا، ستبلغ مساهمته في النمو الاقتصادي 3,9 نقط سنة 2016 عوض نقطة واحدة سنة 2015. غير أن هذه المساهمة ستتقلص نتيجة تفاقم المساهمة السالبة لصافي الطلب الخارجي.

سيسجل حجم **الصادرات من السلع والخدمات** ارتفاعا ب %4,5 سنة 2016، في حين سيعرف حجم الواردات زيادة ب %10,2، ليتفاقم بذلك العجز البنيوي للتجارة الخارجية. وبالتالي، سيفرز **صافي المبادلات الخارجية** مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب2,8 نقطة سنة 2016 عوض مساهمة موجبة ب 3,5 نقطة سنة 2015.

بالأسعار الجارية، ستعرف الصادرات من السلع والخدمات زيادة ب %2,5 عوض %6,2. وتعزى هذه النتيجة إلى تحسن الصادرات من منتجات صناعة السيارات ب %11,5 ومنتجات الصناعات الغذائية ب%5,2 . غير أن الصادرات من منتجات الفوسفاط ستسجل انخفاضا ب %12,1، خاصة نتيجة تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

من جهتها، ستعرف الواردات من السلع والخدمات سنة 2016 زيادة قوية بوتيرة 8,3% عوض انخفاض ب%4,5 سنة 2015، نتيجة الزيادات الكبيرة للواردات من سلع التجهيز ب %27,5 ومن المنتجات الغذائية ب %25، نتيجة تراجع الإنتاج الفلاحي.

غير أن، الفاتورة الطاقية ستسجل انخفاضا ملحوظا بحوالي %17,7، نتيجة تراجع حجم المنتجات النفطية المستوردة وكذا الأسعار العالمية للبترول التي بلغت في المتوسط 43 دولارا للبرميل عوض 50,79 دولارا سنة 2015.

وستؤدي هذه التطورات المتباينة للصادرات والواردات إلى تفاقم عجز ميزان المبادلات من السلع والخدمات لينتقل من%7,9 سنة 2015 إلى%10 سنة 2016.

* 1. ***تمويل الاقتصاد***

على مستوى **المالية العمومية**، سيؤدي تعزيز مداخيل الميزانية، الناتج عن مجهودات تحصيل المداخيل الجبائية وغير الجبائية، مصحوبا بتقليص نفقات الميزانية، خاصة نفقات دعم أسعار الاستهلاك، إلى تراجع عجز الميزانية، منتقلا من %4,3 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 إلى %4 سنة 2016. وستتم تغطية هذا العجز عبر اللجوء إلى الاقتراض الداخلي و الخارجي.

هكذا، سيصل **الدين الخارجي للخزينة** إلى150,8 مليار درهم في سنة 2016، ليمثل %14,9 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%14,3 سنة 2015. ومن جهته سيبلغ الدين الداخلي حوالي 504 مليار درهم، أي ما يقارب%49,9 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 عوض %49,7 سنة 2015. وبالتالي سيصل معدل الدين الإجمالي للخزينة إلى%64,8 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 64,1% سنة 2015. وبناء على تطور الدين العمومي المضمون، فإن معدل **الدين العمومي الإجمالي** سيصل إلى%81,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 عوض%80,4 سنة 2015.

على مستوى **القطاع النقدي**، ورغم انخفاض أسعار الفائدة وتحسن السيولة، ستبقى وتيرة نمو القروض البنكية متواضعة ودون المستوى المسجل قبل سنة 2011، حيث ستعرف زيادة ب %4 سنة 2016 عوض%2,8 سنة 2015 و%13,2 كمتوسط سنوي ​​خلال الفترة 2002-2011. ومن جهته، سيواصل صافي الاحتياطي الأجنبي وتيرة نموه المدعمة ليستقر حجمه في حدود 252 مليار درهم سنة 2016 عوض224,6 مليار درهم سنة 2015، أي ما يعادل6,4 أشهر من الواردات من السلع والخدمات. في ظل هذه الظروف ستعرف الكتلة النقدية ارتفاعا ب%5,2 عوض%5,7 سنة 2015.

وفي هذا السياق، سيعرف الاقتصاد الوطني تباطؤا في الادخار الداخلي، منتقلا من%22,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 إلى%21,8 سنة 2016. بالأسعار الجارية، سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني زيادة ب%3,7 ، في حين سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي ارتفاعا ب %2,9.

سيساهم تعزيز صافي المداخيل الواردة من باقي العالم، خاصة تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، بحصة%6,3 من الناتج الداخلي الإجمالي، في استقرار مستوى الادخار الوطني في حدود28,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 .

غير أن، الاستثمار الإجمالي سيعرف ارتفاعا كبيرا ليستقر في حدود%31,9 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%30,2 المسجلة سنة 2015، الشيء الذي سيؤدي **إلى تفاقم عجز الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني، الذي سينتقل من %2,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 إلى %3,8 سنة 2016.**

1. ***آفاق الاقتصاد الوطني في سنة 2017***

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات الاقتصادية لسنة 2017، ترتكز على التدابير المعتمدة في مشروع القانون المالي لسنة 2017، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الجبائية ونفقات الاستثمار والتسيير ونفقات دعم أسعار الاستهلاك.

كما تعتمد هذه التوقعات على فرضية تحقيق إنتاج فلاحي للحبوب، يتجاوز بشكل طفيف مستوى الإنتاج المتوسط، خلال الموسم 2016/2017، وذلك أخذا بعين الاعتبار لمستوى التساقطات المطرية المسجلة إلى غاية نهاية شهر دجنبر من سنة 2016. كما ترتكز على تعزيز النتائج الجيدة للزراعات الأخرى وأنشطة تربية الماشية.

كما تأخذ هذه الآفاق بعين الاعتبار، تحسن الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ب%3,8 سنة 2017 عوض%3,1 سنة 2016. وترتكز على فرضية تعزيز مداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

* 1. ***النمو الاقتصادي في سنة 2017***

عرفت بداية الموسم الفلاحي 2016-2017 نتائج مشجعة، حيث بلغ متوسط حجم التساقطات المطرية153,2 ملم إلى غاية نهاية شهر دجنبر من سنة 2016، أي بزيادة تناهز %30 مقارنة بالحجم المسجل خلال الموسم الفلاحي العادي و%135 مقارنة بالموسم الماضي. وبلغت المساحات المزروعة 4 ملايين هكتار من أصل 5 ملايين هكتار المستهدفة.

في ظل هذه الظروف، وبناء على فرضية إنتاج للحبوب يصل إلى 70 مليون قنطار وتعزيز إنجازات الزراعات الصناعية وأنشطة تربية الماشية والصيد البحري، ستسجل القيمة المضافة **للقطاع الأولي** ارتفاعا ب %9,7 عوض انخفاض ب%9,8 المقدرة سنة 2016.

سيعرف **القطاع الثانوي**، الذي سيستفيد من دعم الطلب الداخلي وتحسن الطلب الخارجي، زيادة في وتيرة نموه ب%2,5 عوض%1,9 سنة 2015.

سيعزز **القطاع الثالثي** من انتعاشه الطفيف الذي بدأه خلال سنة 2015، لتسجل أنشطته تحسنا ب %2,4، مستفيدة من تأثيرات الموسم الفلاحي الجيد على الخدمات التسويقية، خاصة أنشطة التجارة والنقل. ومن جهتها، ستفرز الخدمات غير التسويقية ارتفاعا في قيمتها المضافة ب %2,2، نتيجة الزيادة المرتقبة في كتلة الأجور في الإدارات العمومية، بفعل مناصب الشغل المرتقبة خلال سنة 2017.

في ظل هذه الظروف، ستعرف **الأنشطة غير الفلاحية** تحسنا في قيمتها المضافة ب%2,4 عوض%2,2 المسجلة سنة 2016.

**إجمالا، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا ب%3,6 سنة 2017 عوض%1,1 المقدرة خلال سنة 2016.**

من جهة أخرى، سيؤدي الارتفاع المرتقب لأسعار الاستيراد، مصحوبا بتحسن الطلب الداخلي خلال سنة 2017، إلى زيادة طفيفة في التضخم. وهكذا، سيصل ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى %2,1 عوض%1,7 المقدرة سنة 2016.

* 1. ***مكونات الطلب***

سيعزز الطلب الداخلي من انتعاشه الطفيف الذي عرفه خلال سنة 2016. وهكذا، سيعرف حجم استهلاك الأسر المقيمة، ارتفاعا ب%3,2 سنة 2017 عوض%2,6 سنة 2016، مستفيدا من النتائج الإيجابية المرتقبة خلال الموسم الفلاحي 2016-2017 ومن تحسن المداخيل، نتيجة تعزيز نمو الأنشطة غير الفلاحية.

من جهته، سيسجل استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعا ب%2,7 عوض%1,3 سنة 2016 نتيجة زيادة نفقات التسيير دون احتساب الأجور. وإجمالا، سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعا ب %3,1 عوض%2,3 سنة 2016، لتصل مساهمته في النمو إلى 2,5 نقط عوض 1,8 نقطة سنة 2016.

سيسجل حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ارتفاعا ب%3 سنة 2017، مدعما بمواصلة المشاريع البنيوية الكبرى وبالانتعاش التدريجي للأنشطة الاقتصادية، حيث ستنتقل مساهمته في النمو الاقتصادي من1,1 نقطة سنة 2016 إلى0,9 نقطة سنة 2017. وبناء على مستوى التغير في المخزون، سيعرف حجم الاستثمار الإجمالي ارتفاعا ب%4,6 ، لتصل مساهمته إلى 1,5 نقطة في النمو الاقتصادي عوض2,1 نقطة في سنة 2016.

في ظل هذه الظروف، سيعزز حجم الطلب الداخلي من وتيرة نموه، لتصل إلى %3,6، حيث ستبلغ مساهمته في النمو الاقتصادي3,9 نقط سنة 2017.

على مستوى المبادلات الخارجية من السلع والخدمات، سيعرف حجم الصادرات زيادة ب%6,2 عوض%4,5 سنة 2016، في حين ستعرف الواردات ارتفاعا ب%5,4 عوض %10,2. غير أنه ورغم التطور الملائم للصادرات، سيفرز ارتفاع حصة الواردات مساهمة سالبة للطلب الخارجي في النمو والتي ستتقلص حدتها لتصل إلى-0,3 نقطة سنة 2017 عوض -2,8 نقط سنة 2016.

بالأسعار الجارية، ستعرف الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعا ب%5,9 سنة 2017 عوض%2,5 سنة 2016، في حين ستسجل الواردات تراجعا في وتيرة نموها لترتفع ب 4,8% عوض%8,3 سنة 2016. وهكذا، سيتقلص عجز صافي المبادلات الخارجية، منتقلا من%10 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 إلى %9,6 سنة 2017.

* 1. ***تمويل الاقتصاد***

على مستوى **المالية العمومية**، سيتواصل مسلسل ترشيد نفقات الميزانية وتعزيز المداخيل خاصة الجبائية منها، وكذا التحكم في عجز الميزانية في مستويات محتملة، حيث يتوقع أن يستقر في حدود%3,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 عوض 4% المقدرة سنة 2016.

وستتم تغطية هذا العجز عبر اللجوء إلى الاقتراض، ليصل بذلك معدل الدين الإجمالي للخزينة إلى %64 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017. وسيعرف الدين العمومي الإجمالي منحا تنازليا ليصل معدله إلى حوالي %80,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 عوض %81,8 سنة 2016.

وبناء على آفاق النمو الاقتصادي لسنة 2017 والارتفاع المعتدل للأسعار، ستعرف **الكتلة النقدية** زيادة بحوالي %5,7. وسيتمكن الاحتياطي من العملة الصعبة من تغطية حوالي6,7 أشهر من الواردات من السلع والخدمات. وفي ظل هذه الظروف، ستعرف القروض البنكية زيادة ب %4,6 سنة 2017 عوض 4% سنة 2016.

إجمالا، وبناء على ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي، خلال سنة 2017 ب%5,8 ، وزيادة الاستهلاك النهائي الوطني ب %4,9، سيعرف معدل الادخار الداخلي تحسنا طفيفا، لينتقل من %21,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 إلى %22,5 سنة 2017.

سيسجل صافي المداخيل الواردة من باقي العالم ارتفاعا ب %4,4، لتبلغ حصته%6,3 من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالتالي، سيصل الادخار الوطني إلى%28,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 عوض%28,1 سنة 2016، غير أن هذا المعدل يبقى دون مستوى الاستثمار الإجمالي الذي سيصل إلى %32,2 من الناتج الداخلي الإجمالي. وهكذا ستتقلص **الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني** لتصل إلى حدود%3,4 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%3,8 المقدرة سنة 2016.

***خاتمة***

 **على ضوء الوضعية الاقتصادية لسنة 2016 وآفاق تطورها خلال سنة 2017، تجدر الإشارة إلى أن:**

* الأنشطة غير الفلاحية ستواصل منحاها التنازلي، حيث ستصل وتيرة نموها إلى حوالي 2,1% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2013-2017، وتبقى إنجازات هذه الأنشطة دون مستوى 5,3% كمتوسط سنوي للفترة 2010-2012.
* سيواصل الطلب الداخلي، رغم تباطؤه، دعمه للنمو الاقتصادي. كما ستتقلص تأثيراته المضاعفة على الواردات من السلع النهائية الاستهلاكية وسلع التجهيز، بهدف التخفيف من حدة تفاقم عجز ميزان المبادلات الخارجية من السلع والخدمات والرفع من إمكانياته في المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني. وسيبلغ هذا العجز 100,7 مليار درهم سنة 2016 عوض 60 مليار درهم سنة 2007. وبدون احتساب الخدمات، سيبلغ هذا العجز 180 مليار درهم سنة 2016، أي بحوالي 17% من الناتج الداخلي الإجمالي.
* سيواصل معدل الدين العمومي الإجمالي تفاقمه، ليمثل %81,8 من الناتج الداخلي الإجمال، حيث تضاعف حجمه بين سنتي 2009 و2016، منتقلا على التوالي من 418 مليار درهم إلى 827 مليار درهم، أي بارتفاع متوسط سنوي بلغ 58 مليار درهم.

**تطور الناتج الداخلي الإجمالي**

 **بالحجم (بأسعار السنة الماضية)**

**بالنسبة المئوية**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **2017\*\*** | **2016\*** | **2015** | **2014** | البنــود |
| **9,7****2,4**2,52,4 | **-9,8****2,2**1,92,3 | **13,0****1,8**2,81,2 |  **-2,3****2,6**3,12,3 | * **القيمة المضافة للقطاع الأولي…..........**
* **القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي........**

- القطاع الثانوي.........................- القطاع التالثي......................... |
| 3,4 | 0,4 | 3,2 | 1,9 |  **مجموع القيم المضافة.........................** |
| 5,2 | 6,6 | 15,8 | 9,7 |  الحقوق والرسوم الصافية من الإعانات......... |
| 2,8 | 2,7 | 3,4 | 3,3 | الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي…....… |
| **3,6** | **1,1** | **4,5** | **2,6** | **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم.................** |
| **2,1** | **1,7** | **1,8** | **0,3** |  **تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي..** |

(\*): تقديرات2016 و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2017

**توازن الموارد والاستعمالات بالحجم**

**التغير بالنسبة المئوية**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **2017\*\*** | **2016\*** | **2015** | **2014** | **البنود** |
| **3,6****3,1**3,22,73,06,25,4 | **1,1****2,3**2,61,33,94,510,2 | **4,5****2,3**2,41,91,56,0-3,1 | **2,6****3,6**3,63,1-2,18,43,3 | **الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي......................****الاستهلاك النهائي الوطني............................**- الأسر المقيمة............................... - الإدارات العمومية............................**التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت......................****صادرات السلع والخدمات..............................****واردات السلع والخدمات................................** |

التغيرات بالنسبة المئوية بأسعار السنة الماضية. (\*): تقديرات2016 و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط. يناير 2017

**معدلات بعض المؤشرات الماكرو اقتصادية**

**بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البنود | 2014 | 2015 | 2016\* | 2017\*\* |
| * الإدخار الداخلي........................
 | 19,7 | 22,5 | 21,8 | 22,5 |
| * الإدخار الوطني........................
 | 26,4 | 28,1 | 28,1 |  28,7 |
| * الإستثمار الإجمالي......................
 | 32,2 | 30,2 | 31,9 | 32,2 |
| * رصيد التمويل...........................
* عجز الميزانية............................
* معدل الدين العمومي الإجمالي............
* معدل الدين للخزينة.......................
* الموجودات الخارجية بعدد أشهر الواردات...
 | -5,8-4,678,363,55,3  | -2,1-4,380,464,16,2  | -3,8-4,081,864,86,4  | -3,4-3,580,564,06,7 |

(\*): تقديرات2016 و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2017

1. تقرير البنك الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي- يناير 2017 [↑](#footnote-ref-1)